



ملاحظات على السمة الريعية للمنظومة
الاقتصادية/السياسية والاجتماعية في العراق
1928-2022

د. علي مرزا

تشرين الأول/أكتوبر 2024

المحتويات

1	أولاً: مقدمة.
1	ثانياً: التطورات المتوقعة لسوق النفط والطاقة العالمي.
2	ثالثاً: الفترة 1920-1958 ومجلس الاعمار.
2	(1-3) السنوات 1920-1958.
5	(2-3) مجلس الاعمار.
7	رابعاً: الفترة 1958-1980.
7	(1-4) السنوات 1958-1971.
8	(2-4) تأميم النفط والخطوة الانفجارية 1972-1980.
9	خامساً: الحروب والعقوبات الدولية 1981-2002.
9	سادساً: بعد تغيير 2003.
10	سابعاً: استنتاجات - المؤسسية والتشابه والاختلاف بين الفترات الربعية.
17	مصادر الورقة.

الأشكال والجداول

5	الشكل (1) حصة الصادرات النفطية وغير النفطية من صادرات العراق 1920-2022.
13	الجدول (1) حصة الصادرات النفطية وغير النفطية من صادرات العراق 1920-2022.

ملاحظات على السمة الربعية للمنظومة الاقتصادية/السياسية والاجتماعية في العراق 1928-2022

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

سأعرض في هذه الورقة ملاحظات على السمة الربعية للنظام الاقتصادي/السياسي والاجتماعي في العراق خلال المائة سنة الأخير، أي منذ نشوء الدولة في سنة 1920، وسأعطي مختلف الفترات حتى سنة 2022، وهذه السنوات تتوفر عنها بيانات مناسبة. وفي هذا المجال سأعرض للفترة 1920-1958 بشكل أكثر تفصيلاً، نسبياً، من باقي الفترات. ويعود ذلك إلى سببين. الأول هو الانطباع، السائد تقريباً، في أن السمة الربعية إنما بدأت في العراق بعد تغيير تموز 1958. ولكن سيتضح من العرض أنها، في الأقل، بدأت قبل ذلك بحوالي عقدين ونصف. والثاني يعود إلى أنني تعرضت، صراحة أو ضمناً، للسمة الربعية للفترات الأخرى، بأكثر تفصيل مما تعرضت لفترة 1920-1958، في (Merza (2004 وكتابي مرزا (2018) وعدد من أوراقي المنشورة خلال الأربع سنوات الماضية، لا سيما تلك المنشورة في شبكة الاقتصاديين العراقيين. لذلك سيلاحظ بعض التكرار، الذي لا يمكن تجنبه، في هذه الورقة، عن هذه الفترات. ولكن قبل ذلك سأعرض، في الفقرة التالية، وبتلخيص شديد، الخطوط العامة للتطورات المستقبلية المتوقعة لسوق النفط والطاقة العالمي، كخلفية للتبعات المتوقعة للعراق مستقبلاً.

ثانياً: التطورات المتوقعة لسوق النفط والطاقة العالمي

تسارعت الدعوة خلال العقدين الماضيين، إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري في العالم، ومن ضمنه النفط والغاز الطبيعي، لا سيما من مناطق جيوسياسية مضطربة، كالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لمصلحة مناطق "آمنة" للنفط والغاز الطبيعي، من ناحية، وتطوير وتوسيع استخدام أنواع الوقود المتجدد للحفاظ على البيئة، من ناحية أخرى. وخلال العقد المنصرم حصل فعلاً أحوال ملموس لمصلحة الوقود المتجدد المستخدم لتوليد الكهرباء واستعمال السيارات الكهربائية. ولقد زاد ذلك من توقعات سرعة الاحلال مستقبلاً، من قبل منظمة الطاقة الدولية، على سبيل المثال، بحيث تتوقع المنظمة وصول الطلب العالمي على النفط قمته *demand peak* خلال المتبقي من هذا العقد، ليبدأ بعده بالانخفاض. ويعود أهم سبب لذلك، بنظر المنظمة، إلى توقع تنامي استخدام السيارات الكهربائية التي سيحل "وقودها"، المولّد من مصادر متجددة، محل الغازولين، لا سيما في الصين. أنظر منظورها *Outlook* الذي صدر حديثاً، (IEA (2024، والمناظير السابقة. في المقابل، تذهب منظمة الدول المصدرة للنفط، أوبك، إلى أن هناك مبالغة في توقعات سرعة الاحلال. أنظر، على سبيل المثال، منظورها الصادر حديثاً، (OPEC (2024. وفي كلا

المنظورين، فإن هذه توقعات بقدر ما تعتمد على اسقاطات لتوجهات مُشاهدة وموثقة ودراسات ومسوح رصينة، فهي أيضاً تعتمد على أجندات واهداف معروفة. فمُنظمة وكالة الطاقة الدولية، منذ تكوينها في 1974، تستهدف، قدر الإمكان، تأمين مصادر للطاقة بعيداً عن دول أوبك، أي تأمين امداداتها بأقل مخاطر جيوسياسية محتملة. ولقد امتزج ذلك منذ مؤتمر باريس، في 2015، حول البيئة، مع الدعوة "لإنقاذ" البيئة العالمية من ارتفاع في متوسط درجة الحرارة فيما لو استمر استهلاك الوقود الأحفوري مستقبلاً كما في السابق. هذا في الوقت الذي تستهدف منظمة أوبك إطالة أمد استخدام النفط والغاز الطبيعي في العالم. ومن نافلة القول، أن هذه الأهداف المتعارضة، في العديد من جوانبها، تُساهم في "توقعات" المناظير المستقبلية الصادرة من المنظمين.

وبالرغم مما يقرب من حتمية التحول نحو الطاقات المتجددة، من وجهة نظري، ولكن التجربة بينت أن التحول له مصاعبه. حيث تبيّن أن هناك مبالغة، وبالذات في الإعلام، في سهولته، لا سيما ما اتضح من عقبات توسيع البنى الأساسية للطاقة الكهربائية ومشاكل الحصول على المعادن (Copper, Lithium, Graphite, etc.) التي يتطلبها توسيع ونشر البنية الأساسية للوقود المتجدد، وخاصة تلك المستخدمة في تصنيع البطاريات، وعدم تطور طاقة خزن البطاريات كما كان متوقعاً، الخ. لذلك، بالرغم من اختلافهما، تتفق المنظمتان في مناظيرها على أن النفط والغاز الطبيعي سيستمران بأهميتهما في الاستهلاك العالمي للطاقة في الأمد المنظور. كما أن منظمة أوبك تعتقد أن استهلاكهما قد يستمر، بما يقارب حصتهما الحالية في الاستهلاك العالمي للطاقة، حتى سنة 2050.

ولكن بالرغم من ذلك فإن الاحلال آت مهما تأخر. وهنا يواجه العراق مشكلة أستطيع أن أبالغ وأقول إنها وجودية في ظل شبه غيابٍ للخطط والسياسات والتوجهات والدوافع التنموية وضعف التوجهات لملافاة التبعات الخطيرة للاستمرار بالمسار الحالي، الذي يعتمد على الربيع النفطي والذي ستتناقص قيمته، في الأمدين المتوسط والبعيد.

ثالثاً: الفترة 1920-1958 ومجلس الاعمار

إذا كان بالإمكان توصيف سمة العراق الريعية، باستخدام معيار ينطوي على شيء من التبسيط، ولكنه بالرغم من ذلك يمثل مقياس مناسب، وهو حصة الصادرات النفطية (النفط الخام والمنتجات النفطية، *petroleum*) من الصادرات الكلية للعراق، فإنه يمكن القول إن العراق أخذ يتسم بهذه الصفة منذ أن بدأ إنتاج النفط فيه في أوائل الربع الثاني من القرن العشرين.

(1-3) السنوات 1920-1958

يمكن ملاحظة البذور الأولى للسمة الريعية منذ بداية إنتاج النفط في سنة 1928. فحسب البيانات المتوفرة يلاحظ أن حصة النفط من الصادرات الكلية للسلع والخدمات بعد أن كانت تساوي 0% خلال السنوات 1920-1927 فقد قفز متوسطها إلى حوالي ربع الصادرات خلال السنوات 1934-1951. انظر الشكل

(1) أدناه. وهذه نسبة ملموسة بالرغم من أن الصادرات الزراعية أساساً بقيت هي المهيمنة في مجموع الصادرات، حينئذ. ولكن وجود مورد بهذا الحجم، للصادرات النفطية، يذهب كله لخزينة الدولة بدون حاجة لفرض ضرائب داخلية، كما هو الحال بالنسبة للضرائب التي تفرض على الدخل الزراعي (أو الأرض الزراعية)، كان يعني منح جهاز الدولة قَدْرَ ملموس من الاستقلالية المالية. بعبارة أخرى، فإن القول بأن السمة الريعية في العراق بدأت بعد تغيير 1958 أو بعد تأميم النفط في أوائل سبعينيات القرن الماضي ينطوي على تبسيط مُخِل. ذلك أن سمة الريعية بدأت منذ أوائل الإنتاج النفطي ثم تركزت، بعد ذلك، بشكل واضح بعد تطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح في 1952. إذ يلاحظ، من الشكل (1)، أن حصة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية قفزت من حوالي الربع خلال 1934-1951 إلى حوالي 79% خلال السنوات 1952-1958، وهذه النسبة هي أكبر منها خلال السنوات 1958-1971. مما يبين أن الاقتصاد العراقي، والمجتمع عموماً، أصبح، أو كان في طريقه لأن يصبح، ريعياً بامتياز قبل تغيير تموز 1958.

وهنا أود أن أعرض لفكرة، قد تكون خلافية ومثيرة للجدل، ولكنها جديرة بالنقاش، في مجال السمة الريعية. إذ يبدو لي أن النخبة السياسية النافذة/المؤثرة، عموماً، في حينه، تأخرت في اعتبار التبعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنشوء هذا الاعتماد المتزايد على الربيع النفطي. فلقد كان أساس القوة السياسية للعديد من الساسة في هذه النخبة، وفي مقدمتهم نوري السعيد، على سبيل المثال، هو بناء علاقات وثيقة مع شيوخ العشائر/ملاك الأراضي الزراعية وجهاز الإدارة الحكومية والأمنية والقوات المسلحة (الدولة العميقة)¹. وكان أحد الأسس المهمة في ذلك هو، منذ بداية الاحتلال البريطاني، تملك رؤساء العشائر المالية اقطاعات من الأراضي الأميرية وفرض قانون العشائر الذي صدر في فترة الاحتلال وأستبدل، فيما بعد، بقانون سنة 1924 وتعديلاته. وقد حافظ هذا القانون، عموماً، على الأعراف والقواعد العشائرية في الريف ودور السلطة التنفيذية في حل النزاعات. هذا إضافة للحفاظ على نفوذ رؤساء العشائر وملاك الأراضي². عباس وجماعته (2016)، وغالي (2021). مع ملاحظة أن هذه الأعراف والقواعد العشائرية، خلال ذلك الوقت والذي امتد إلى خمسينيات القرن الماضي، كانت أكثر قوة وصرامة في تأثيرها على أفراد العشائر منها في الفترات اللاحقة؛ داوود (2016). لقد كان أساس القوة السياسية هذا له بعد اقتصادي حيوي، وهو أن القطاع الزراعي كان المُمَوِّل الأهم لخزينة الدولة عن طريق الضرائب الزراعية والممول

¹ لقد ازداد نفوذ نوري السعيد بشكل مستمر في الدولة العراقية، لا سيما بعد وفاة الملك فيصل الأول في 1933، وحتى تغيير تموز 1958. فهو كرئيس وزراء، لتسع مرات، حكّم، خلال السنوات 1930-1958، لفترة بلغت حوالي ثلث (33%) مجموع فترات حكم جميع رؤساء الوزارات خلال السنوات 1920-1958. وهذا لا يشمل دوره كوزير في بعض الوزارات التي لم يكن يرأسها. هذا بالإضافة إلى أن متوسط عمر الوزارة في وزارته كان حوالي 16.8 شهر مقارنة مع 9.5 شهر للوزارات ككل خلال السنوات 1920-1958. هذه المؤشرات محتسبة من بيانات وردت في عرضٍ في *Wikipedia* باسم "قائمة رؤساء وزراء العراق"، https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_رؤساء_وزارات_العراق.

² أنظر مواد قانون العشائر في: المملكة العراقية (1924). وفي هذا القانون فإن "متصرف اللواء" (أي "محافظة المحافظة") أو من ينوب عنه هو القاضي في المحاكم التي تنظر دعاواه، فهو يمثل السلطينتين التنفيذية والقضائية في الوقت ذاته. وقانون 1924 يعتبر استبدالاً لقانون العشائر خلال الاحتلال البريطاني، والذي ألغى بعض فقراته. ومع تعديلاته اللاحقة، فإن قانون 1924 بقي نافذاً حتى تغيير تموز 1958.

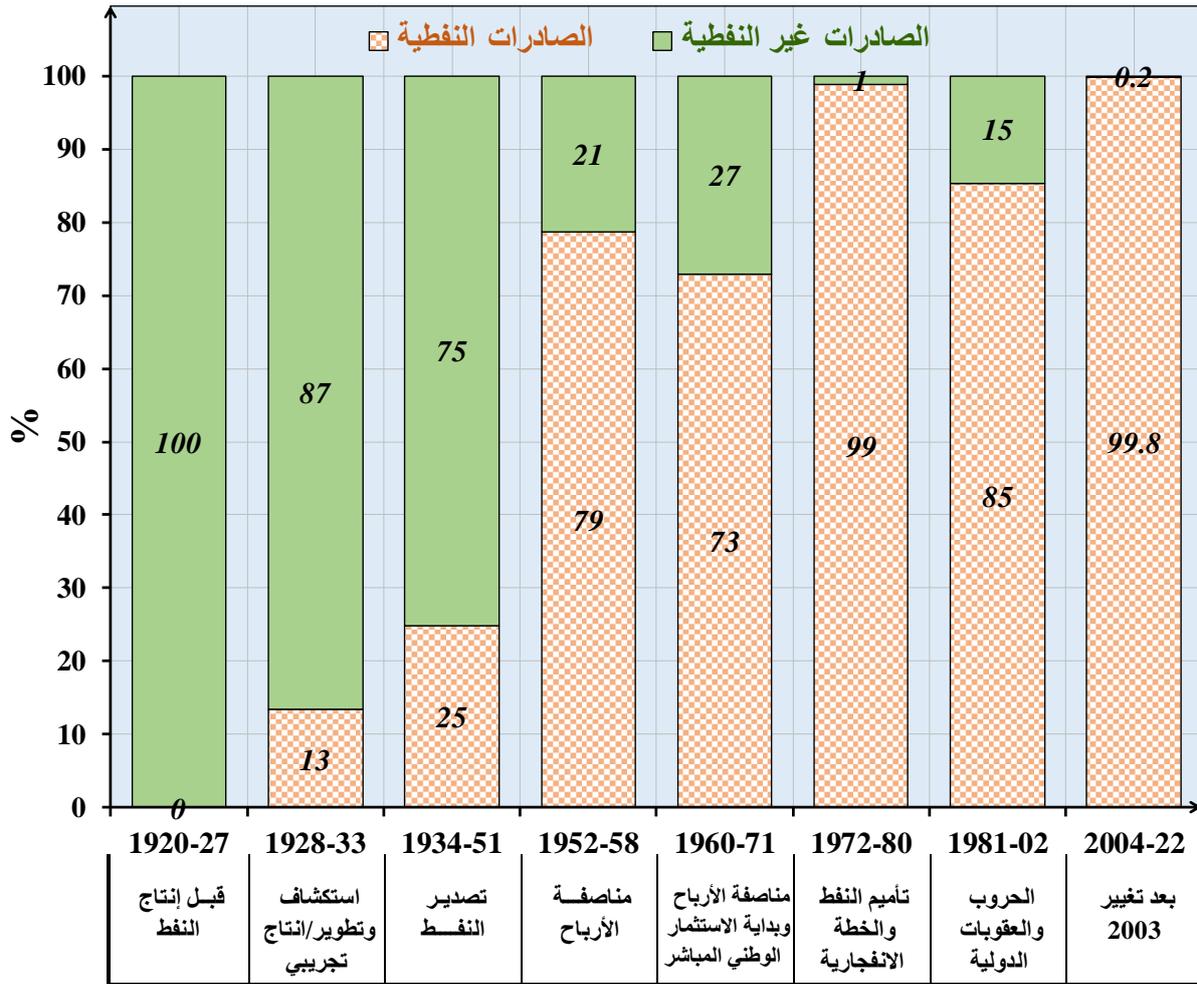
الأهم لمدفوعات ميزان المدفوعات عن طريق عائدات الصادرات الزراعية. وبالرغم من تنامي دور العوائد النفطية كما أسلفت خلال السنوات 1934-1951 غير أن القطاع الزراعي بقي هو الأكبر من الناحية المالية. لذلك كانت القوة السياسية التي يحصل عليها العديد من السياسيين، قبل 1952 لها أساس اقتصادي رصين.

ولكن بعد تطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح أخذت الصادرات النفطية تنامي بحيث أصبحت هي المصدر الأهم لتمويل خزينة الدولة ومدفوعات ميزان المدفوعات. ومع هذا التنامي في أهمية العوائد النفطية توسعت فئات اجتماعية من التجار والصناعيين والموظفين والمدرسين والعسكريين والسياسيين. كما تنامت الهجرة من الريف للمدن نتيجة، من بين عوامل أخرى، لارتفاع معدلات الأجور في المدن مقارنة بمعدل الأجر/الدخل الزراعي، بالرغم من قيود قانون العشائر. كما زادت تطلعات الفئات المختلفة لاستغلال الربح النفطي. في هذا الوقت يبدو أن العديد في النخبة السياسية النافذة/المؤثرة، عموماً، كنوري السعيد مرة أخرى، لم يهتم لظاهرة ضعف الأساس الاقتصادي لجانب مهم من القاعدة السياسية المتمثلة بملك الأراضي/شيوخ العشائر. ولقد تبين ذلك في مقاومة أي تغيير في تركيبة مجلس النواب، خلال فترة الخمسينيات، بما قد يقلل من قوة ملاك الأراضي/شيوخ العشائر والمساندين التقليديين. ولعل نتائج انتخابات حزيران 1954 تبين ذلك. فلقد جرت هذه الانتخابات التي استُورز أرشد العمري، كرئيس وزراء، في 29 نيسان 1954، لأجرائها ووعدها بأنها ستكون انتخابات حرة. وفعلاً نتج عن الانتخابات فوز نواب من فئات خارج النواب "التقليديين" (بالذات من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال ويساريين، والذين دخلوا في "جبهة وطنية"). وبالرغم من قلة عددهم نسبياً، 14 نائب من أصل 135 مجموع العدد في مجلس النواب، ولكن، بعد استقالة وزارة أرشد العمري، لم يقبل العديد من النخبة السياسية تكوين الوزارة في ظل مجلس النواب هذا، توقعاً لعرقلة عمل الوزارة من قبل نواب "الجبهة الوطنية". لذلك اتجهت النية لتأليف الوزارة إلى نوري السعيد. وبعد تكليفه بتأليف الوزارة حلّ مجلس النواب المُنتخب وحلّ جميع الأحزاب وأجرى انتخابات جديدة في أيلول 1954 التي أمّن فيها الجهاز الإداري أن يكون معظم الفائزين من مسانديه، بمن فيهم بالطبع، ملاك الأراضي/شيوخ العشائر.³ واستمرت وزارته هذه حتى حزيران 1957، وكانت أطول عمراً من أي وزارة أخرى خلال السنوات 1920-1958.

إن موقف العديد في النخبة السياسية النافذة/المؤثرة، حينئذ، في تجنب التكيّف لتغيير الظروف لا سيما أن الدولة أصبحت أكثر استقلالاً مالياً، من ناحية، وصعود فئات اجتماعية، لا سيما توسع الطبقة المتوسطة والمتعلمين والموظفين، وظهور تطلعات في التمتع بالربح النفطي، من ناحية ثانية، وضعف أهمية أصحاب الأراضي/شيوخ العشائر، بجانب مهم منه نتيجة لانخفاض أهمية الإنتاج الزراعي في ردف ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، من ناحية ثالثة، ربما كانت من العوامل التي قد تكون ساهمت في الوصول إلى تغيير تموز 1958.

³ أنظر: "مذكرات السفير الأمريكي W. Gallman في العراق من 1954 إلى 1959"، كما وردت في صفوة (1969)، وكذلك مذكرات احمد مختار بابان، آخر رئيس وزراء قبل تغيير تموز 1958، في أحمد (1999).

الشكل (1) حصة الصادرات النفطية وغير النفطية من صادرات العراق 1920-2022



المصدر: رُسم هذا الشكل باستخدام بيانات الجدول (1) أدناه.

ملاحظة: من المناسب الرجوع إلى تفاصيل مصادر الجدول (1) وملاحظاته، في أسفله.

(2-3) مجلس الاعمار

اتسم متوسط عمر الوزارات خلال الفترة 1920-1958 بالقصر، والذي بلغ، في المتوسط، حوالي 9.5 شهر⁴ ولقد ساهم ذلك في تواضع المدى الزمني للنظرة المستقبلية في مناهج الوزارات المختلفة، في ظل حاجات ومشاريع يحتاجها البلد وتتطلب نظرة مستقبلية متوسطة وبعيدة المدى. وكان ذلك يتطلب، بدوره، وجود مؤسسة ذات وظيفة تنموية تتسم ببعدها نظرتها المستقبلية. مرزا (2018). من جانب آخر، في مقابل العوائد المحدودة، المتمثلة بإتاوة ثابتة مقابل كل طن نفط منتج فيها، الذي كانت تحصل عليه معظم الدول المصدرة من الشركات النفطية العاملة فيها في النصف الأول من القرن العشرين، تصاعدت بعد الحرب العالمية الثانية مطالبة هذه الدول، لا سيما فنزويلا والمملكة العربية السعودية، للمشاركة في أرباح إنتاج

⁴ احتُسب الرقم 9.5 شهر كمتوسط لعمر رئاسة الوزارة العراقية خلال السنوات 1920-1958 من وثيقة "قائمة رؤساء وزراء العراق"، المشار لها آنفاً. ومن هذه الحسابات ظهر أيضاً أن متوسط عمر رئاسة الوزارة بلغ حوالي 9.8 شهر خلال السنوات 1920-1950 وحوالي 8.5 شهر خلال السنوات المتبقية حتى تموز/يوليو 1958.

وتصدير النفط من قبل الشركات صاحبة الامتيازات النفطية فيها. ولقد طُبِقَ هذا المبدأ بشكل "منصفة" الأرباح في فنزويلا في سنة 1948 وفي المملكة العربية السعودية في سنة 1950. ولقد كان من المتوقع أن يطبق هذا المبدأ أيضاً على جميع الدول المصدرة للنفط ومنها العراق. لذلك فإن الزيادة الكبيرة المتوقعة في عوائد النفط كانت تتطلب مؤسسة قادرة على تنظيم أنفاق هذه الزيادة في العوائد النفطية في المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد ظهرت هذه المؤسسة في العراق باسم "مجلس الاعمار"، الذي أنشأ في أوائل 1950.⁵ (Atiyyah (1973). ولقد طُبِقَ مبدأ منصفة الأرباح، مع الشركات النفطية في العراق، في سنة 1952. (Yergin (1991, ch. 22).

وبعد أنشائه أخذ مجلس الاعمار بممارسة وظائفه الأساسية في رسم استراتيجية التنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مستعيناً بتوصيات البعثات والخبراء الدوليين، ومن ضمنها بعثة البنك الدولي للعراق في 1952. كما امتد مجاله إلى تنظيم تمويل الانفاق التنموي في هذه القطاعات (قبل انشاء وزارة الأعمار في سنة 1953، التي أخذت منذئذ في تنظيم التمويل)، ابتداءً من منهاج/خطة الاعمار الأول المعدل 1951/52-1956، حتى منهاج 1955-1960. ولقد أُخذُ بالاعتبار، في هذه المناهج، الزيادة المتوقعة في العوائد النفطية نتيجة لاتفاقية منصفة الأرباح مع الشركات النفطية. أنظر: (World Bank (1952)، و كچةچي (2002).

ومن المناسب أن يُذكر أن قانون مجلس الاعمار لسنة 1950 نصَّ (في المادة 4) على أن تُخصَّص جميع واردات الحكومة من النفط (100%) إلى ميزانية مجلس الاعمار زائداً موارد أخرى.⁶ ولكن في ظل الزيادة الكبيرة لعوائد النفط، من ناحية، والحاجة لتمويل النفقات الاجتماعية الجارية المتزايدة في الميزانية العامة، من ناحية أخرى، خُفِّصَ التخصيص، في قانون 1953 (الذي عدَّل قانون مجلس الاعمار واستحدثت وزارة للإعمار) إلى 70% من واردات الحكومة من النفط.⁷

وبعد تغيير تموز 1958، واستبدال مجلس "الأعمار" بمجلس "التخطيط"، خُفِّصَ تخصيص ميزانية مجلس التخطيط/وزارة التخطيط إلى 50% من عوائد النفط؛ كچةچي (2002، ص. 129). وفي قانون الموازنة العامة لسنة 1964 أُلغِيَ تخصيص نسبة او مبلغ محدد من عوائد النفط؛ مرزا (2018).

⁵ أنشأ مجلس الاعمار بموجب قانون رقم 23 في 25 نيسان/أبريل، 1950، ونُشر في الجريدة الرسمية، الوقائع العراقية، عدد 2836، في 27 أيار/مايو، 1950. وكان رئيس الوزراء وقت صدور القانون توفيق السويدي.

⁶ ورد في المادة الرابعة ما يلي: "تكون للمجلس ميزانية خاصة وتتأتى وارداته من مجموع واردات الحكومة من النفط والمبالغ الأخرى التي يخصصها له مجلس الأمة من وقت لآخر وتدرج في ميزانيته حصيلة القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس وفق هذا القانون او تعقدها الحكومة بالنيابة عنه على ان يقوم المجلس بإطفاء تلك القروض وتسديد فوائدها وعمولاتها وسائر تكاليفها من ميزانيته".

⁷ صدر قانون آخر يتعلق بتعديل قانون مجلس الاعمار واستحداث وزارة للإعمار وهو قانون رقم 27 لسنة 1953، بعنوان "قانون مجلس الإعمار ووزارة الاعمار". نُشر في الوقائع العراقية العدد 3280 في 13 أيار/مايو 1953. كچةچي (2002). وكان رئيس الوزراء وقت صدور القانون جميل المدفعي.

رابعاً: الفترة 1958-1980

بعد تغيير تموز 1958 وحتى اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في أيلول/سبتمبر 1980، انصرفت الأنظمة المتعاقبة إلى أحداث تغييرات مؤسسية اجتماعية وسياسية، وفي بعض الأحيان اقتصادية، عميقة. هذا بالإضافة للاستمرار بالإنفاق التتموي وبدوافع وتوجهات تنموية واسعة وبمؤسسية تنموية استمرت بشكل مجلس التخطيط ووزارة التخطيط اللذان شمالاً وأضافا على مشاريع مجلس الأعمار ووزارة الأعمار، من ناحية، ووسعا دور القطاع العام، من ناحية أخرى. أنظر مرزا (2018، 2023).

(1-4) السنوات 1958-1971

استمرت السمة الريعية خلال الفترة 1958-1971، كما كانت خلال الفترة 1952-1958. فلقد بلغت حصة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية حوالي 73%، في الأولى، مقارنة مع حوالي 79% في الثانية. وعلى نفس الغرار، صدرت خطأً إنمائية مؤقتة وتفصيلية، خلال هذه الفترة، كان آخرها خطة التنمية الخمسية 1965-1969. واستمرت جميعها في إنشاء البنى الأساسية وأنشاء مشاريع صناعية عديدة في القطاع العام وتوفير التمويل للقطاع الخاص. من جانب آخر، استمرت النزاعات السياسية وعدم استقرار الحكم طيلة هذه الفترة مما قد يكون أثر سلباً على الأداء الاقتصادي.

ولعل في مقدمة التغييرات التي حدثت بعد تموز 1958 كان تغيير هيكلية/مؤسسي اقتصادي/سياسي في الريف (قانون الإصلاح الزراعي) انصرف إلى مصادرة وتوزيع "الاقطاعات" الكبيرة لشيوخ العشائر/ملاك الأراضي على الفلاحين وإلغاء قانون العشائر. كما انصرفت التغييرات إلى الخروج من ميثاق بغداد والمنطقة الإسترلينية. وامتدت، في القطاع النفطي، إلى إصدار قانون رقم 80 في سنة 1960 الذي ألغى شمول 99.5% من مناطق العراق في الامتيازات النفطية. ولقد مهد قانون 80 الطريق إلى تأسيس "شركة النفط الوطنية" في 1964، وبداية الاستثمار الوطني المباشر في القطاع النفطي. أنظر أيضاً الملاحظة (6) في أسفل الجدول (1). وفي سنة 1964 صدرت قرارات تأميم مؤسسات في القطاع الخاص في مجال الصناعة والتجارة وجميع المصارف الخاصة، الخ.

وهنا من الجدير الإشارة إلى أنه بالرغم من أهمية قانون الإصلاح الزراعي من الناحية الاجتماعية/السياسية وفي مجال إعادة توزيع الثروة لا سيما للفئات الفقيرة (الفلاحين)، إلا أنه لم يستطع من تنظيم الإنتاج الزراعي وزيادته؛ لا بل اعقبه انخفاضه.⁸ من جانب آخر، فإن تأميم 1964 قاد إلى

⁸ لعل من المناسب مقارنة الإصلاح الزراعي في العراق بذلك الذي حدث في الصين بعد سنة 1978. فلم تلجأ الصين إلى توزيع الأراضي الزراعية التي كانت عائدة للمزارع الجماعية. بدل ذلك، استبدلتها بنظام "الاستحقاق" *entitlement*؛ أنظر (Stiglitz 2018). وبذلك تجنبت الصين تدهور الإنتاج الزراعي الذي أدى إليه الإصلاح الزراعي في العراق نتيجة التغيير المؤسسي الذي يرافق تغيير الملكية. بعبارة أخرى، استمر دور الدولة في الصين في تقديم الخدمات الزراعية التي كانت تقوم به أثناء المزارع الجماعية وبذلك تجنبت التخلخل الذي واجهه العراق في إلغاء دور "الاقطاعي" بدون إيجاد بديل مناسب.

التأثير سلباً في الحوافز الاستثمارية للقطاع الخاص ومن ثم التأثير سلباً في دوره الاقتصادي. ويبدو كانت من أهم أهدافه اكتساب شعبية "قومية" تجاه الخصوم السياسيين، لا سيما وأن الدولة لم تكن بحاجة ملحة للإناء الضريبي لأصحاب الصناعات المؤممة بسبب توفر الربح النفطي.

(4-2) تأميم النفط "والخطة الانفجارية" 1972-1980

بعد تأميم النفط خلال السنوات 1972-1975 زادت عوائد تصدير النفط بشكل درامي، لا سيما وأن النزاع الذي نشأ مع الشركات النفطية، نتيجة للتأميم، أمكن تسويته بنهاية سنة 1975. وخلال السنوات 1972-1980 بلغ اعتماد العراق أشده على النفط حيث بلغت حصة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية متوسطاً قدره حوالي 99%؛ الشكل (1). وخلال هذه الفترة تدهورت الصادرات غير النفطية، لا سيما الزراعية، بشكل لافت للنظر، بجزء مهم منها، نتيجة للهجرة من الريف إلى المدن التي كان معدل الأجور فيها أعلى كثيراً من الريف، من ناحية، وزيادة الطلب الداخلي على المنتجات الزراعية، من ناحية أخرى. أنظر الجدول (1). ولكن من جانب آخر، بلغت الجهود التنموية (النفقات الاستثمارية) مستوى عال، من خلال الخطة الانفجارية. ولعل ذلك، كان نتيجة لتوفر توجهات ودوافع تنموية قوية لدى القيادة السياسية. ولقد كان ذلك، بجزء مهم منه، نتيجة محاولة نظام البعث مقابلة خصومه السياسيين، من ناحية، ولأرضاء الأحزاب الأخرى في "الجبهة الوطنية التقدمية"، وفي ذات الوقت محاولة عزلها عن "الجماهير"، من ناحية أخرى. وكما بينت في مرزا (2023) كانت النفقات الاستثمارية خلال هذه الفترة من أعلى النفقات الاستثمارية في تاريخ العراق. وبالإضافة للنفقات التنموية قام النظام بنفقات اجتماعية واسعة لاكتساب "رضى الجماهير".

ومن الجانب السياسي/الأمني، فإن توفر الربح النفطي لتمويل نفقات تنموية واجتماعية واسعة، من ناحية، وفي أتباع قبضة أمنية صارمة، من ناحية أخرى، أديا إلى "ترويض" المجتمع وجهاز الحزب الحاكم والسماح لتركيز الحكم في قبضة نائب الرئيس، الذي أصبح رئيساً في 1979، والذي بلغ قمته في التغيير الذي بدأ في قاعة الخلد في تموز/يوليو في تلك السنة، والذي نتج عنه قيادة متفردة تخلت عن التوجهات والدوافع التنموية. وبدلاً من الالتزام بتوفير المناخ اللازم لإعطاء النفقات التنموية خلال السنوات 1972-1980 فرصتها للتحويل إلى "قاطرة" لنمو اقتصادي مستدام، فإن هذه القيادة تحولت إلى مغامرات جيوسياسية/اقليمية أدخلت العراق في نفق طويل من التدمير والمعاناة والعقوبات الدولية. ومن الصعب تصور حدوث هذه التقلبات/التغيير "الحاد" في التوجهات والدوافع بدون توفر الربح النفطي الذي أفقد الصلة بين الحاكم والمحكوم، من حيث استقلال الحاكم عن المحكوم، مالياً.

خامساً: الحروب والعقوبات الدولية 1981-2002

خلال الحرب العراقية-الإيرانية وحرب احتلال الكويت والعقوبات الدولية التي اعقبتها، أدى انخفاض عوائد تصدير النفط نتيجة لظروف القتال في الحرب الأولى ثم القيود على تصديره بعد الحرب الثانية، من ناحية، وتأخر العراق في الموافقة على برنامج النفط مقابل الغذاء (حتى سنة 1997)، من ناحية أخرى، إلى انخفاض حصة الصادرات النفطية من 99% خلال السنوات 1972-1980 إلى 85% خلال السنوات 1981-2002. وفي هذا السياق، فإن ارتفاع حصة الصادرات غير النفطية خلال سنوات الحروب والعقوبات إلى 15% كان محصلة لعوامل عدة. فبالرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لانخفاض تصدير النفط والأنشطة المرتبطة به، نشأ بعد "إيجابي" تمثل في التوجه العام لإيجاد بدائل محلية عن تلك المستوردة من ناحية، كما نشأ، أحياناً، شيء محدود من الفائض الزراعي ومواد أخرى للتصدير، مما انعكس إيجاباً على زيادة مستوى وحصة الصادرات غير النفطية خلال فترة الحروب والعقوبات، مقارنة بالفترات التي قبلها، لا سيما فترة التأميم والخطة الانفجارية. بالطبع فإن الفترات الفرعية خلال السنوات 1980-2002 نفسها اختلفت من ناحية حصة الصادرات النفطية، كما يتبين من الجدول (1). من جانب آخر، اختلف التوجه الجيوسياسي الدولي والإقليمي، من أسناد خلال الحرب الأولى إلى فرض العقوبات خلال الثانية والفترة التي اعقبتها.

وبالرغم من ظروف القتال، في الحرب الأولى، و"محاصرة" العراق بالعقوبات والانعزال عن العالم، من ناحية، وتقسيمه، بين الجزء العربي والجزء الكردي "المستقل" فعلياً، من ناحية أخرى، عقب الحرب الثانية، فإن النظام استمر باستخدام ما يتوفر من الربح النفطي في مكافأة الولاء ومعاينة المعارضة. وبهذا ساهم ذلك في تشرذم المجتمع واختفت التوجهات والدوافع التنموية وزادت الهجرة إلى الخارج، وأصبح العراق يوصف بأنه "دولة فاشلة"، *failed state*.

سادساً: بعد تغيير 2003

بعد تغيير 2003 استمر الاعتماد على الربح النفطي بأكبر من السابق لا سيما وقد تواضعت التوجهات والدوافع التنموية للأحزاب والمجموعات المختلفة، والإدارة الاقتصادية والسياسية عموماً. وخلال الفترة 2004-2022 بلغت حصة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية حوالي 99.8% وهي تساوي، تقريباً، نسبتها خلال السنوات 1972-1980. غير أنها تراكمت مع انخفاض النفقات الاستثمارية غير النفطية بشكل واضح، مقارنة بتلك الفترة. ولكن في كلاهما استمر اعتماد العراق شبه الكامل على ما "تجود به الطبيعة".

لقد تناولت السمة الربعية للعراق بعد تغيير 2003 في أوراق عديدة إضافة لما تناولته في كتابي مرزا (2018)، كما أشرت آنفاً، بحيث من غير المنسب تكرار ذلك هنا. ولكن يكفي ان أكرر أن مسألة انتشار الفساد في استغلال الربيع النفطي وتواضع درجة الحوكمة وكفاءتها، تخطى مستواه في فترات ما قبل 1980. كما ان من المناسب تكرار أن هذا الاعتماد شبه الكامل على الربيع النفطي سيقود العراق إلى تهديد وجودي حينما ستخفض العوائد النفطية مستقبلاً.

وقبل مغادرة هذه الفقرة أود أن أشير إلى أنه كما يتبين من الجدول (1)، أدناه، فإن قيمة الصادرات غير النفطية بعد تغيير 2003 انحصرت في قيم صغيرة بلغ متوسطها خلال السنوات 2004-2022 حوالي 132 مليون دولار سنوياً، فقط.⁹ وهذا الرقم يختلف عن متوسط قيمة "الصادرات السلعية"، في أرقام الجهاز المركزي للإحصاء، في إحصاءات التجارة الخارجية، والتي يشير لها الجهاز ب "الصادرات غير النفطية"، لنفس الفترة. ويعود ذلك إلى أنه منذ سنة 2012، أخذت فقرة ("وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قار، شموع معدنية، الخ) ضمن "الصادرات السلعية"، في أرقام الجهاز، بالتزايد السريع. ولكن هذه الفقرة تُعتبر، بمعظمها، من المنتجات النفطية، والتي بلغ متوسط قيمتها بين 2019 و2022 حوالي 3.7 مليار دولار سنوياً. لذلك قُمت بحذف هذه الفقرة من "الصادرات السلعية" (أي من الصادرات "غير النفطية" حسب تصنيف الجهاز) وأضفتها إلى "الصادرات النفطية"، للسنوات 2012-2022، في الجدول (1) أدناه. أنظر الملاحظة (5) في أسفل الجدول.

سابعاً: استنتاجات - المؤسسية والتشابه والاختلاف بين الفترات الربعية

كما أسلفْتُ، وكما هو ملاحظ في الشكل (1) فإن السمة الربعية للعراق بدأت منذ تكوين الدولة الحديثة في العراق، تقريباً، وحتى قبل ان ينال العراق استقلاله. وخلال فترة المائة سنة الأخيرة أنقل العراق من انتفاء السمة الربعية/النفطية، عموماً، خلال السنوات 1920-1927، إلى سمة ربعية شبه "كاملة"، بمفهوم هيمنة

⁹ شملت "الصادرات غير النفطية" خلال السنوات 2004-2022 ما يلي: "فواكه وثمار صالحة للأكل، قشور حمضيات وقشور بطيخ. ملح، كبريت، أتربة وأحجار، جص، كلس وإسمنت. صابون، عوامل سطح عضوية (غوازل عضوية)، محضرات غسيل، محضرات تشحيم، شموع اصطناعية وشموع محضرة، محضرات صقل أو تلميع، شموع إضاءة وأصناف مماثلة. معاجين لصنع النماذج، "شموع طب الأسنان" ومحضرات طب الأسنان أساسها الجص. سجاد واغطية ارضيات اخرى من مواد نسيجية. منتجات كيميائية متنوعة. منتجات أخرى من أصل حيواني غير منكورة ولا داخلية في حبوب وثمار زيتية وبزور وثمار متنوعة. نباتات للصناعة أو للطب، قش علف. سكر ومصنوعات سكرية. عجائن من خشب أو من مواد ليفية سليولوزية أخرى. ورق وورق مقوى (نفايا وفضلات) بغرض إعادة التصنيع وأخرى". ومن المناسب ملاحظة أنني لم اشم هنا فقرة ("وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قار، شموع معدنية، الخ) ضمن الصادرات غير النفطية.

الصادرات النفطية شبه الكاملة، لا سيما خلال السنوات 1972-1980 وسنوات ما بعد تغيير 2003، لحد الآن. وخلال الفترة التي سبقت إنتاج النفط كانت الصادرات الزراعية هي المهيمنة والتي شملت التمور والشعير والحنطة والجلود والصوف بدون صادرات صناعية حديثة تُذكر؛ حسن (1965). أي أن العراق أنتقل من مُصدِّر لمنتجات أولية إلى أخرى. غير أن الفرق الجوهرى بينهما هو أن المنتجات/الصادرات الزراعية تتطلب جهود عمل وعلاقات اجتماعية وسياسية معقدة، تطورت خلال السنين، إلى منتجات أقرب إلى أن تكون مَنَّة من الطبيعة تُستخرج بأقل الجهود وخاضعة لسيطرة الدولة.

ويثار هنا تساؤل هو: هل كان للسمة الريعية تأثير في خلق مؤسسية معينة، من ناحية، وتوجهات ودوافع تنموية، من ناحية ثانية، وعلاقات اجتماعية، من ناحية ثالثة، وعلاقات جيوسياسية، الخ، من ناحية رابعة، مختلفة، فيما بين فتراتها، المبينة في الشكل (1) أعلاه والجدول (1) أدناه، و/أو عما قبلها؟ وفي هذا الخصوص يمكن إثارة الملاحظات العامة التالية:

(1) في كل الفترات الريعية وشبه الريعية وغير الريعية أتمم العراق، من ناحية الحوكمة *Governance*، بضعف الاتفاق العام على شكل الحكم والسلطة. فخلال الفترة 1920-1958 كانت الحركات القومية واليسارية المؤثرة تخاصم النظام، عموماً، بحجة التبعية. وامتزجت هذه التوجهات مع الخلافات العشائرية والطائفية والاثنية في تقويتها للموقف السلبي من السلطة. وبعد تغيير تموز 1958، ثار الخلاف بين حلفاء الأمس وهم القوميون واليساريون مَساندين بالخلافات الطائفية والاثنية والأيدولوجية. واستمر الحال ذاته تحت القبضة الأمنية المفرطة خلال السنوات 1968-2002 والتي كانت السلطة خلالها في نزاع دائم ضد معارضة غير معترف بها من قبل الدولة. وبعد تغيير 2003 استمر النزاع والموقف تجاه السلطة، عموماً، بالرغم من وجود انتخابات ديمقراطية. وبدلاً من أن يؤدي النظام الانتخابي إلى تكوين توافق عام حول السلطة والسلام الاجتماعي استمر النزاع. وبهذا لم تغير السمة الريعية، بفتراتها المختلفة، من مشكلة "الشرح الاجتماعي" الذي تواجد عند تكوين الدولة في العراق في سنة 1920.

(2) التوجهات والدوافع التنموية. لا يبدو أن التوجهات والدوافع التنموية اختلفت بتبدل شكل الحكم خلال التاريخ الريعي في العراق حتى سنة 1980. فعند انشاء الدولة الحديثة يتضح من رسالة الملك فيصل الأول، المثيرة للإعجاب والتقدير، (إلى وزرائه)، توجهات ودوافع واضحة في التنمية والتحديث. وبالإضافة للرغبة في تكوين بلد موحد، تقوّت هذه التوجهات والدوافع، بجانب منها، بتوقع توفر الربع النفطي لا سيما وأن تاريخ الرسالة كان 15 آذار 1932 في الوقت الذي كانت مفاوضات الحصول

على الامتيازات النفطية في سنة 1931 مكتملة وعوائد النفط في طريقها للتنامي.¹⁰ وكانت رسالة الملك أساساً لاستمرار التوجه التنموي في السنوات التالية. ولكن حتى سنة 1950 لم تكن هناك مؤسسية واضحة، فيما عدا مناهج الوزارات قصيرة العمر. غير أن مثل هذه المؤسسة أنشأت بشكل مجلس الإعمار ووزارة الإعمار في 1950 و1953، تبعاً، وذلك لمعالجة مشكلة قُصر عمر الوزارات، من ناحية، وتوقع زيادة عوائد النفط، من ناحية أخرى. واستمرت هذه المؤسسة باسم مجلس ووزارة التخطيط بعد تغيير تموز 1958 واستمر عملها الفعّال حتى توقف، فعلياً، في أواخر الثمانينات، بعد أن ضعف دورها ووظيفتها منذ قيام الحرب العراقية الإيرانية في 1980. ويبين ذلك أن تصاعد "درجة" سمة الريعية، بحد ذاته، لم يؤثر سلباً على الإنفاق التنموي، طالما كانت التوجهات والدوافع التنموية للمؤسسية السياسية قوية، بحيث أن النفقات التنموية وصلت أعلى مستوى لها حين وصلت سمة الريعية اقصاها خلال السنوات 1972-1980، حيث كانت هيمنة الصادرات النفطية شبه كاملة (99% من الصادرات). ولكن في ظل نفس هذه الدرجة من الريعية، حينما سيطر صدام حسين على السلطة الكاملة وتغيرت توجهاته ودوافعه في 1979، تغيرت توجهات ودوافع المؤسسة السياسية، من تحقيق التنمية والتقدم إلى مغامرات جيوسياسية/إقليمية، بحيث ضمرت مؤسسات التنمية، لا سيما مجلس التخطيط، خلال السنوات 1981-2002. وبعد 2003 عندما عادت سمة الريعية بنفس مستواها خلال السنوات 1972-1980 لم تكن هناك توجهات ودوافع تنموية قوية للمؤسسية السياسية (الأحزاب والقيادات والإدارات الحكومية، الخ). كما لم تُفَعّل مؤسسة تنموية كمجلس التخطيط.

(3) ولكن في كل هذه الفترات، وحتى تلك التي تصاعد فيها النشاط التنموي، لم يتم في العراق التأسيس لنمو مستدام *sustainable*. وكان ذلك أما بمساهمة تواضع التوجهات والدوافع التنموية ومن ثم الإنفاق التنموي، من ناحية، وتواضع التوافق الاجتماعي والسياسي، من ناحية أخرى، كما هو الحال بعد تغيير 2003، أو بمساهمة الخلاف الاجتماعي والسياسي، كما هو الحال خلال السنوات 1920-1980، أو بمساهمة الدخول في مغامرات جيوسياسية/إقليمية، بعد ذلك، زعزعت آفاق استغلال نتائج النشاط التنموي العالي الذي تم خلال 1972-1980، وكان يمكن أن يُستغل لتكوين أساس لمسار تنموي مستدام بعد 1980.

¹⁰ نُشرت الرسالة كمقدمة في كتاب الحسني (2008) الذي صدرت طبعته الأولى في تموز/يوليو 1948.

الجدول (1) حصة الصادرات النفطية وغير النفطية من صادرات العراق 1920-2022

متوسط الفترة	نسبة الصادرات النفطية من مجموع Petroleum % الصادرات، سنوي	سعر الصرف دولارات لكل باوند/دينار	مجموع الصادرات مليون دولار	الصادرات غير النفطية مليون دولار	صادرات النفط والمنتجات النفطية مليون دولار		
						0	13
	0	3.66	14	14	0	1920	قبل إنتاج النفط
	0	3.85	15	15	0	1921	
	0	4.43	17	17	0	1922	
	0	4.58	24	24	0	1923	
	0	4.42	12	12	0	1924	
	0	4.83	18	18	0	1925	
	0	4.86	22	22	0	1926	
	0	4.86	22	22	0	1927	
	10	4.87	20	18	2	1928	فترة استكشاف/ تطوير وإنتاج "تجريبي" (حد أدنى من الإتاوة)
	10	4.86	20	18	2	1929	
	15	4.86	13	11	2	1930	
	14	4.54	13	11	2	1931	
	24	3.51	8	6	2	1932	
	16	4.24	10	9	2	1933	
	18	5.04	22	18	4	1934	فترة تصدير النفط
	24	4.90	19	14	4	1935	
	26	4.97	23	17	6	1936	
	15	4.94	39	33	6	1937	
	34	4.89	27	18	9	1938	
	37	4.44	27	17	10	1939	
	35	3.83	23	15	8	1940	
	32	4.03	23	16	7	1941	
	31	4.04	26	18	8	1942	
	22	4.04	47	37	10	1943	
	24	4.04	49	37	12	1944	
	24	4.03	52	39	12	1945	
	20	4.03	64	51	13	1946	
	19	4.03	69	56	13	1947	
	25	4.03	41	31	10	1948	
	24	3.69	55	41	13	1949	
	27	2.80	77	56	21	1950	
	27	2.80	104	76	28	1951	
	64		145	53	93	1952	مناصفة الأرباح
	73		197	53	144	1953	
	76		212	50	162	1954	
	82		251	45	206	1955	
	84		230	37	193	1956	
	79		173	36	137	1957	
	85		263	40	224	1958	مناصفة الأرباح: تسعير النفط بالدولار
	68		654	209	445	1960	
	75		662	163	499	1961	
	72		692	192	500	1962	
	74		781	202	579	1963	
	75		840	206	634	1964	
	75		882	222	660	1965	
	75		934	236	698	1966	
	74		822	212	610	1967	
	73		1,039	284	755	1968	
	74		1,045	276	769	1969	
	72		1,098	310	788	1970	
	70		1,555	472	1,083	1971	

99	93		1,101	74	1,027	1972	تأميم النفط والخطة الانفجارية
	95		1,942	100	1,842	1973	
	99		6,602	68	6,534	1974	
	99		8,298	71	8,227	1975	
	99		9,273	72	9,201	1976	
	99		9,650	90	9,560	1977	
	99		11,064	151	10,913	1978	
	99		21,572	190	21,382	1979	
	99		26,349	253	26,096	1980	
85	91	99	10,140	101	10,039	1981	الحرب العراقية الإيرانية
		99	10,033	101	9,933	1982	
		83	9,298	1,598	7,699	1983	
		79	11,501	2,406	9,095	1984	
		96	11,788	529	11,259	1985	
		93	7,396	483	6,913	1986	
	87	12,813	1,701	11,112	1987	فترة الانتقال من حرب إلى أخرى	
	88	91	12,388	1,072	11,315		1988
		99	15,017	207	14,810		1989
	72	13,710	3,778	9,933	1990	حرب الكويت والعقوبات الدولية	
	79	16	1,730	1,454	276		1991
		18	2,108	1,728	380		1992
		18	1,794	1,464	330		1993
		17	1,720	1,428	292		1994
		18	1,963	1,613	350		1995
24		2,765	2,106	659	1996		
72		6,385	1,776	4,609	1997		
78		7,428	1,611	5,817	1998		
91		13,067	1,117	11,950	1999		
98		18,743	423	18,319	2000		
90	12,872	1,287	11,585	2001	التغيير		
92	12,219	973	11,246	2002			
	77	9,711	2,185	7,526	2003	بعد تغيير 2003	
99.8	99.6	17,810	80	17,730	2004		
	99.5	23,697	118	23,579	2005		
	99.2	30,529	230	30,299	2006		
	99.6	41,268	172	41,096	2007		
	99.7	61,273	200	61,073	2008		
	99.7	41,792	137	41,655	2009		
	99.6	52,483	196	52,287	2010		
	99.7	83,226	220	83,006	2011		
	99.7	94,392	285	94,106	2012		
	99.8	89,742	178	89,564	2013		
	100.0	84,506	6	84,500	2014		
	100.0	49,403	18	49,385	2015		
	100.0	43,774	5	43,769	2016		
	99.9	60,022	34	59,989	2017		
	99.9	85,182	100	85,082	2018		
	99.8	83,101	173	82,928	2019		
	100.0	47,894	16	47,878	2020		
	99.8	83,835	207	83,628	2021		
	99.9	124,766	140	124,626	2022		

المصادر:

أولاً- الصادرات:

1933-1920: حسن (1965، ص ص 534، 535)، قيمة الصادرات مقاسة بالدينار. مع ملاحظة أن الصادرات

خلال السنوات 1933-1928، في هذا المصدر، وردت كمجموع ولم تُفصّل بين صادرات نفطية (مدفوعات

الإتاوة) وغير نفطية. لذلك قَدَّرْتُ العوائد النفطية (الإتاوة المدفوعة من قبل شركات النفط) لتلك السنوات في ضوء كمية الإنتاج النفطي الوارد لهذه السنوات في: *OPEC's Annual Statistical Bulletin 2005*, p. 56. أنظر أيضاً الملاحظتين (2) و(4) أدناه.

1958-1934: احتُسبت من الجدول (1) في كتابي مرزا (2018، ص 124). مع بعض التصحيحات إذ تم في الكتاب جمع عوائد النفط قبل التسوية، للسنوات 1951-1934، مع الشركات النفطية، في حين كان ينبغي جمعها بعد التسوية. مع الإشارة إلى أن أحد المصادر المهمة التي استخدمت في ذلك الجدول هو حسن (1965)، لا سيما الجدول في الصفحتين 534 و535، فيه.

2006-1960: ملفين اكسيل ملحقة مع *OPEC's Annual Statistical Bulletin 2024*. وهما: ملف اكسيل يحوي الجدول 2.4 لقيمة صادرات السلع والخدمات، وملف اكسيل يحوي الجدول 2.5 لقيمة صادرات النفط والمنتجات النفطية *Petroleum*، كلاهما مقاسين بالدولار. أنظر أيضاً الملاحظة (5) أدناه.

2022-2007: الجهاز المركزي للإحصاء: التقارير السنوية للصادرات 2011، ...، 2022. والمجموعات الإحصائية السنوية 2009-2008، ...، 2023-2022.

ثانياً- أسعار الصرف 1951-1920:

Officer, L. (2024) "Dollar-Pound Exchange Rate From 1791," MeasuringWorth, URL: <http://www.measuringworth.com/exchangepond/>.

ملاحظات:

(1) الأرقام للسنوات 1951-1920 في هذا الجدول محولة من بيانات معدة بالدينار، في جداول خلفية غير مبينة في الورقة، إلى الدولار بسعر صرف الباوند/الدينار تجاه الدولار المبين لكل سنة، خلال هذه الفترة، في الجدول. ومن المناسب بيان أن استخدام 4 شلن-ذهب/طن كإتاوة تدفعها الشركات للحكومة كانت بناء على طلب الجانب العراقي (في مفاوضات اتفاقية امتياز 1925، التي استُبدلت بامتياز 1931 فيما بعد، عن النفط المُصدَّر، واتفاقية امتياز 1931 عن النفط المُنتج) تحسباً لانخفاض سعر صرف الباوند/الدينار، لا سيما تجاه الدولار. وفعلاً تمت تسويات اشير لها أعلاه في مصادر بيانات 1934-1958، نقلاً عن كتابي مرزا (2018)، وتعود للسنوات 1951-1934 تتعلق بجانب منها بتغيير سعر الصرف. أما حساباتي لعوائد النفط في هذه الورقة للسنوات 1933-1928، فمن الواضح، من الجدول، أن سعر صرف الباوند/الدينار تجاه الدولار في هذه السنوات، بالرغم من تغييره الطفيف نسبياً، كان، في المتوسط، قريب منه في 1931 (سنة الامتياز) فيما عدا سنة 1932. لذلك فأن استخدامه للتحويل من الباوند/الدينار إلى الدولار، لهذه السنوات، بما في ذلك استخدام سعر صرف 1931 لإتاوة 1932، يتطابق، عموماً، مع هدف الجانب العراقي، في الحفاظ على "قيمة" الإتاوة.

(2) فيما بين 1928 و1951 فإن تعبير "الصادرات النفطية" يشير في الحقيقة إلى مدفوعات شركات النفط للحكومة العراقية بشكل إتاوة والتي كانت حسب اتفاقية امتياز 1931 (وقبلها امتياز 1925) تساوي 4 شلن (ذهب) للطن، كما أشرت آنفاً. مع العلم أن الباوند كان يساوي 20 شلن.

(3) خلال السنوات 1951-1932 كان الدينار يعادل باوند استرليني واحد بسبب ارتباط الدينار بالمنطقة الإسترلينية. ولقد افترضتُ، لغرض الحساب، ان الباوند يساوي دينار أيضاً خلال السنوات 1931-1920 بالرغم من أن الدينار كعملة عراقية صدرت، بعد هذه الفترة، في آذار/مارس 1932 عن مجلس العملة *Currency Board* العراقي (وهو يمثل بنك مركزي بسيط يستبدل الباوند بالدينار وبالعكس)، وكان العراق يتعامل بالريبية الهندية قبل ذلك.

(4) ورد في اتفاقيات امتيازي 1925 و 1931 أن الإتاوة لا ينبغي أن تقل عن 400 ألف باوند (دينار) سنوياً إذا كان حاصل ضرب الإتاوة لكل طن، في امتياز 1931 بمجموع الإنتاج (وفي امتياز 1925 بمجموع التصدير)، لأي سنة يقل عن 400 ألف باوند (دينار) لتلك السنة. ولقد تحقق ذلك لجميع السنوات 1928-1933. ويلاحظ في هذا الجدول أن الإتاوة مقاسة بالدولار وليس بالدينار/الباوند حيث حوّلت إلى الدولار، كما أشير في النقطة (1) أعلاه، باستخدام سعر الصرف السائد في حينه بين الباوند/الدينار والدولار كما مبين في الجدول. وبسبب تقارب سعر صرف الدولار للسنوات 1928-1933 مع سعر صرف 1931 (عدا 1932 التي استخدم فيها سعر صرف 1931 لتحويل قياس الإتاوة، من الدينار إلى الدولار) يلاحظ، مع التقريب، ثبات الإتاوة السنوية أيضاً عند قياسها بالدولار. مع العلم أنه لتحويل الصادرات غير النفطية لسنة 1932 من الدينار إلى الدولار استُخدم سعر صرف 1932 المبين في الجدول. لمصادر المعلومات، حول الامتيازات، أنظر: (1988) Metz, (1991) Yergin, الحسني (2008)، مرزا (2018).

(5) الصادرات. يلاحظ من قائمة المصادر، أعلاه، استخدام أرقام منظمة أوبك للفترة 1960-2006 وأرقام الجهاز المركزي للإحصاء للفترة 2007-2022. مع العلم أن بيانات أوبك تتوفر لكامل السنوات 1960-2023، بشكل مستمر. وهي مأخوذة أصلاً من المصادر الرسمية العراقية. أما بيانات الجهاز المركزي للإحصاء فإنها لا تتوفر، في المجال العام، بشكل منسجم ومستمر، قبل سنة 2007، ولا تتوفر لسنة 2023. ويعود سبب عدم استخدام بيانات منظمة أوبك لكامل الفترة 1960-2023، في هذه الورقة، إلى أنني لاحظت أنه اعتباراً من سنة 2012، في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، أخذت فقرة بعنوان "وقود معدني، زيوت معدنية ومنتجات تقطيرها، مواد قارية، شموع معدنية، *Mineral fuels, mineral oils and products*، *of their distillation; bituminous substances; mineral waxes*" ضمن "الصادرات السلعية"، بالتزايد السريع. وحسب تصنيف الجهاز فإن "الصادرات السلعية" تمثل "الصادرات غير النفطية". (وبالتبعية فإن أرقام منظمة أوبك، أيضاً، لا تشمل الفقرة المذكورة في الصادرات النفطية، أي النفط الخام والمنتجات النفطية *petroleum*). ولكن الغالبية العظمى من هذه الفقرة هي منتجات نفطية، كما يستدل على ذلك من مؤشر للبنك الدولي عن العراق.¹¹ وقد يكون شمول فقرة "الوقود المعدني ... الخ"، تم قبل سنة 2012 أيضاً، ولكنها كانت صغيرة القيمة كما يستدل من أرقام الجهاز للسنوات 2007-2011. لهذا السبب قمت بطرح فقرة "الوقود المعدني، ... الخ" من "الصادرات السلعية" وأضفتها إلى صادرات "المنتجات النفطية" (وبالنتيجة أصبحت تساوي، مع النفط الخام، "الصادرات النفطية")، حسب تصنيف الجهاز. لذلك، بدلاً من تعديل أرقام أوبك للسنوات 2007-2022 (التي أيضاً لا تشمل فقرة "الوقود المعدني ... الخ" ضمن صادرات المنتجات النفطية) استخدمت بدلها أرقام الجهاز المركزي للإحصاء، التي عدلتها، في هذا الجدول للسنوات 2007-2022.

(6) خلال السنوات 1960-1971، يشير تعبير "بداية الاستثمار الوطني المباشر"، إلى الإيرادات المتحققة لشركة النفط الوطنية، بعد تأسيسها في 1964، نتيجة لعملياتها الاستخراجية وغيرها، والتي كانت تتم بعقود خدمة مع شركات نفطية "مستقلة" (عن الشركات النفطية الكبرى، صاحبة الامتيازات) كالعقد مع شركة إيراب الفرنسية، في 1968، والعقد مع شركة ماشينو اكسبورت السوفيتية في 1969، وغيرها من العقود. من جانب آخر، بعد اتفاقيات طرابلس وطهران في 1969 و 1970 أصبحت حصة الحكومة في مناصفة الأرباح مع شركات الامتيازات 55%، بدلاً من 50%.

(7) لم تُشمل سنة 1959 في الجدول لعدم توفر بيانات عنها.

¹¹ في أرقام البنك الدولي عن العراق، فإن مؤشر "نسبة الوقود في مجموع الصادرات، *fuel exports (% of merchandise exports)*" يشمل كل أنواع الوقود في "الصادرات النفطية" بما في ذلك الوقود الذي يستثنيه الجهاز المركزي للإحصاء ويشمله في "الصادرات السلعية"، والتي يعتبرها "الصادرات غير النفطية" (كما هو الحال في أرقام منظمة أوبك). وفي أرقام البنك الدولي يرد المؤشر في سلسلة تبدأ من سنة 1963 وتنتهي في سنة 2016، إلا أنها متقطعة بشكل كبير، أي انقضاء وجود أرقام لعدد كبير من السنوات. أنظر: <https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart>

المصادر

- احمد، كمال (1999) *مذكرات احمد مختار بابان: آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الجبوري، غالي (2021) "العشائر العراقية ودورها في التكامل السياسي والحضاري في العراق حتى نهاية الحكم الملكي عام 1958"، وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والاجتماعية والصفحة لكلية التربية للبنات - جامعة القادسية، 30-31 آب، 2021.
- داوود، هشام (2016) "القبائل العراقية في أرض الجهاد"، *مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية*، العدد 15 - المجلد الرابع - شتاء 2016.
- الحسني، عبد الرزاق (2008) *تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول*، الطبعة السابعة، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت (الطبعة الأولى تموز/يوليو 1948).
- حسن، محمد سلمان (1965) *التطور الاقتصادي في العراق - التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958*، الجزء الأول، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا-بيروت.
- كچةچي، صباح (2002) *التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته*، الجزء الأول، للفترة 1921-1980، بيت الحكمة، بغداد.
- المملكة العراقية (1924) *قانون تعديل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة 1924*، 28 كانون الأول/ديسمبر، 1924.
- مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب/أغسطس.
- مرزا، علي (2023) "الدوافع والتوجهات التنموية في العراق: 1951-1980، 2003-2022"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 22 تشرين الأول/أكتوبر.
- صفوة، نجدة فتحي (1969) *العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب*، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- عباس، ب.، حسين، ا.، عباس، ع. (2016) "الأعراف العشائرية في ظل الدستور والقوانين العراقية"، *دفاتر السياسة والقانون*، العدد الخامس عشر، جوان/حزيران.

- Atiyyah, H. (1973) *The Iraqi Development Board (1950-1958)*, a thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in the Political Science and Public Administration Department of the American University of Beirut, November, <https://archive.org/details/the-iraqi-development-board-1950-1958/mode/2up?view=theater>.
- International Energy Agency, IEA (2024) *World Energy Outlook 2024*, 16 October.
- Merza, A. (2004) 'Reconstruction of Iraq: Debt, Construction Boom, and Economic Diversification', *Middle East Economic Survey*, Vol. XLVII Issue #28, 12 July.
- Metz, H., editor (1988) *Iraq: A Country Study*, Library of Congress, Washington.
- OPEC (2024) *2024 World Oil Outlook 2050*, September.
- Stiglitz, J. (2018) 'How Did China Succeed', *Lecture at Norwegian Business School*, September 14, <https://www.youtube.com/watch?v=Iaw4n9IZDdc>.
- Yergin, D. (1991) *The Prize, the Epic Quest for Oil, Money, & Power*, Free Press, New York.
- World Bank, WB (1952) *The Economic Development of Iraq*, Report of a Mission organized by the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) at the request of the Government of Iraq. Published for IBRD by the Johns Hopkins Press, February.